علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى:

يعتبر سلوك الإنسان و تصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك لكل فروع العلوم الاجتماعية المتعددة التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الإنساني داخل المجتمع (الاقتصاد السياسي، علم السياسة،الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، علم الاجتماع)...، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة ويحاول أن يفهم طبيعة العلاقات بين الافراد داخل المجتمع و في سياق تطورها وتغيرها عبر الزمن، ولا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى.

و لكن رغم هذا الترابط بين مختلف الظواهر الاجتماعية، و جد الباحثون أنه لتسهيل عملية البحث العلمي و التوصل إلى النتائج الأكثر دقة كان لابد من وجود تقسيم منهجي للعلاقات الاجتماعية، و بناءا على ذلك تتولى كل مجموعة من الباحثين جانب من جوانب هذه العلاقات و تدرسها منفردة، و لكن تبقى الحدود بين هذه الفروع الاجتماعية متداخلة إلى حد كبير و التي تحاول كلها تفسير و فهم طبيعة العلاقات بين الافراد داخل المجتمعات في إطارها المكاني و الزماني المتغير. و على اعتبار علم الاقتصاد السياسي أحد هذه العلوم الاجتماعية الذي حقق قدر من الاستقلالية بموضوعه و مناهجه و قوانينه ونظرياته، غير أننا نجد الباحثين الاقتصاديين لا يستعينون بما تم التوصل إليه في الحقول الاجتماعية الأخرى من طرق و مناهج و مواضيع تساعد على اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم، وسنحاول من خلال هذا العنصر فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وبين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى .

1-علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:

موضوع علم الاجتماع يتعلق بوصف الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، أما الفروع الأخرى لعلم الاجتماع وما علم الاقتصاد الا واحد منها فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك جزء من الأولى، فعلم الاقتصاد يهتم بمستوى واحد من

مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية والتي تعبر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف الاقتصادي، اذ يؤثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية، كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي لهذا الأخير. كما تتجلى العلاقة بين العلمين أيضا في ظهور تلك التخصصات الفرعية سواء في إطار علم الاقتصاد السياسي أو علم الاجتماع، فالأولى تميل إلى تفسير الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، والثانية تزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي[1].

2- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الديموغرافيا:

الديموغرافيا علم يهتم بدراسة قضايا السكان من حيث: حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الخصوبة في الإنجاب والتكاثر، تحديد النسل، التخطيط العائلي، ويسجل نمو المواليد والوفيات، متوسط العمر...الخ، فحالات السكان وحركتهم وبناهم الفكرية وطباعهم وبيولوجيتهم هي جميعها محاور يدرسها الديمغ ا رفي في أبحاثه، في المقابل يذهب علماء الاقتصاد السياسي في تعريفهم للنشاط الاقتصادي إلى اعتبار الإنسان هو الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتضح التداخل الكبير بين هذين العلمين، فالعوامل الديموغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، فهي التي تحدد له شروطه الأساسية: القوة العاملة كما و كيفا، و كذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

3- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الجغرافيا:

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذه الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي -الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط -

---

[1] محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، الإسكندرية، دار المعرفة، 1993، ص76

، وهنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروة النفط أو الذهب أو أي معدن أو مورد طبيعي مهم، سينعكس هذا حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي والمعيشي لتلك المنطقة أو الدولة.

كما أن تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف ب"الجغرافيا الاقتصادية"، وهي علم البحث عن القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين، وعندما نتحدث عن الموارد الطبيعية فإننا نكون بصدد الحديث عن أحد عوامل المتعلق بالأرض إلى جانب العمل ورأس المال[2].

4- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم القانون:

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد والقانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع.

فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديموقراطية، و قد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية، أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل أو الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي وآخر، والمقصود بالشكل الإطار القانوني والحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي. فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل:

القانون التجاري، وتسيير المشاريع الخاصة أو العامة، وقوانين المالية العامة، و قانون التأمين، قانون الملكية ...الخ.

5- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية والاقتصادية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة، تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقررها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين، ويعتبر الماركانتيلون من الأوائل الذين أكدوا

---

[2] دويدار ، **مرجع سابق** ، ص82.

على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد والسياسية، كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية.

لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة، يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية) الصراع في السودان، في نيجيريا، الحرب الأمريكية على العراق ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الولايات المتحدة الامريكية لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي.

الثورات في المنطقة العربية منذ2011 تلعب فيها العوامل الاقتصادية دورا بارزا في تصاعد الموجات الاحتجاجية .(كما أن دارسي النظم السياسة المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين حاجيات الاقتصادية لمواطنيه، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله، كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للافراد والتأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شأنها أن تطور الجوانب المادية للدولة و الافراد[3].

6- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للافراد، فسلوك الافراد ناتج عن دوافع وكوامن نفسية، والباحث الاقتصادي معني بد ا رسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي سواء في الاستهلاك والادخار والاختيار وغيرها، وهذا من أجل فهم السلوك الاقتصادي للافراد والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، فهذا الأمر يسمح بوضع السياسات الاقتصادية وإيجاد حلول في حالة حدوث تذبذبات في الدورة الاقتصادية.

يرتبط كذلك علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس، فالاقتصاد التقليدي انطلق

---

[3] دويدار ، **مرجع سابق** ، ص 83

أساسا من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية و تعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها .فتأثير الشائعة مثلا على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور،

لنفرض مثلا شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الافراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم و لشراء الذهب، و هذا ما جرى فعلا عام1929 ، عام الضائقة و الأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم و شراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة و قوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب و قل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة .بصورة أخرى الشائعة خطرة و خطيرة، فهي و إن كانت تحمل أخبار بلا أساس من الصحة لا تلبث و أن تضر بالاقتصاد و تخلق بذلك "أساسها"، و إن كانت الشائعة مدعومة بأساس واقعي فإنها تزيد من حجم قوة الواقعة و كبر تأثيرها على المجتمع الاقتصادي، حتى أن "ألبير أفتاليون "Albert Aftalion الاقتصادي الفرنسي يبني كامل نظريته النقدية على أساس نفسي.

7- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم التاريخ:

يستهدف علم التاريخ رصد لمختلف وقائع تطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فلا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية التي تعتبر مادة للتاريخ، فيرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ، باعتبار أن جزء امن الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية

الحالية .لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات و طرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

كما أن المؤرخ بدوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه و يحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير للتابع الم ا رحل التاريخية، و هذا ما يؤكده كارل مارس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي (الجدلية المادية/المادية التارخية)، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرت الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، هذا الوضع سيغير التاريخ و يدخل البشر مرحلة تاريخية جديدة و هي الاشتراكية ثم الشيوعية، نتيجة تحول علاقات الإنتاج، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الطبقة العاملة لتزول بذلك الملكية الخاصة و الطبقة البورجوازية، و هكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج و الملكية.[4]

8- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الإحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات و تبويبها و تحليلها إلى نوع من المعرفة أو إتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث ان دراسة الظواهر و المشاكل الإقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية و تحليل هذه البيانات لإستخلاص النتائج منها.

9- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الرياضيات:

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج ، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى مؤشرات رياضية .ويعتمد الإقتصادي في أحيان كثيرة أساليب

---

[4] حسن يحيى ، **تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سمث** ، الامارات العربية المتحدة ،دار القلم، 2003،ص38

رياضية في البراهين و التحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو

إستخدام تزايد ومع .ذلك صحة لإثبات الرياضية المعادلات بعض يستخدم فانه الربح Mathematical Economics الرياضي الاقتصاد ظهر الاقتصاد في الرياضية الأساليب الإحصاء و من الرياضيات كلا يجمع الذي Econometrics القياسي الاقتصاد كذلك و